# الإمامة في كتاب فخر المحقِّقين
# (معراج اليقين شرح نهج المسترشدين
# في أصول الدين)

أ. م.د. مها مزهر كاني المرشديّ
جامعة المثنَّى/كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

# *Imamate in Fakhr Al-Muhaqiqin's Book "Miraj Al-Yaqin Sharh Nahj Al-Mustashiridin fi Usul Al-Din"*

*Asst. Prof. Dr. Maha Mizher Kani Al Morshedy*
*Al-Muthanna University/College of Education for Human Sciences*

## ملخَّص البحث

درس هدا البحث الأدلَّة العقليَّة واليقينيَّة لإثبات العقائد الدينيَّة في كتاب (معراج اليقين) لفخر المحقِّقين، حيث أورد الشروحات والحجج الإسلاميَّة، ودفع جميع الشبهات، عن طريق التنظيم واستنباط المعارف الإسلاميَّة والمفاهيم العقائديَّة الدينيَّة، من خلال الاستعانة بالنصوص القرآنيَّة والإسلاميَّة، ثمَّ يوظِّفها في الاستدلال العقليّ؛ لإثبات تلك العقائد الدينيَّة وتبريرها، باتِّباع المناهج الإسلاميَّة والمقاربات الدينيَّة، وقد اعتمد فخر المحقِّقين فيه على المنهج العقليّ والنقليّ، فتمكَّن بمقاربات استدلاليَّة لمفهوم ووجوب الإمامة مع بيان جميع الآراء الإسلاميَّة المتَّفقة والمخالفة، وبمنهج وصفيّ وتحليليّ وتفسيريّ بين ضرورة الإمامة ووجوب عصمة الإمام بالنصِّ والنقل المتواتر عن النبيّ وآل البيت عليهم السلام، ثمَّ استدلَّ به لإثبات الإمامة في آل البيت عليهم السلام دون غيرهم من أهل زمانهم.

استندت الدراسة على استخدام المنهج التاريخيّ المقارن والمفسِّر لوجهة النظر الكلاميَّة المعاصرة للمفاهيم العقائديَّة الواردة في شروحات فخر المحقِّقين، مراعيًا في ذلك ربطها بالحدث التاريخيّ، فضلًا عن استخدام وحدة الموضوع في تفسير شروحات فخر المحقِّقين لنصوص الأب.

## Abstract

This research studied the rational and certain evidence to prove religious beliefs in the book (Miraj al-Yaqin), by Fakhr Al-Muhaqiqin, as it mentioned Islamic explanations and arguments and repelled all suspicions, by organizing and deriving Islamic knowledge and religious doctrinal concepts through the use of Quranic and Islamic texts, and then employing them in mental reasoning to prove these Religious beliefs and their justification by following Islamic approaches and religious approaches Fakhr Al-Muhaqiqin relied on the rational and textual approach, so he was able to draw inferential approaches to the concept and obligation of the Imamate with a statement of all Islamic opinions that agree and disagree, and with a descriptive, analytical and interpretive approach between the necessity of the Imamate and the obligation of the Imam's infallibility by the text and frequent transmission from the Prophet and his family (peace be upon them), then he used it as evidence to prove the Imamate. In Ahl al-Bayt (peace be upon them) without other people of their time.

The study was based on the use of the comparative and interpretive historical approach to the contemporary theological point of view of the doctrinal concepts contained in the commentaries of Fakhr Al-Muhaqiqin, taking into account their connection to the historical event, as well as the use of the unity of the subject in the interpretation of the explanations of Fakhr Al-Muhaqiqin to the texts of his Father.

## المقدِّمة

إنَّ كتاب (معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين)، يستدعي التفكير والتأمُّل في معرفة أصول الدين وفهمها من خلال علم الكلام الإسلاميّ، إذ يجمع بين دفَّتيه القضايا الأصوليَّة، ومنها الإمامة، ويحاول توظيف الدور التنظيريّ لعلم الكلام في التفسير، والإجابة المنطقيَّة للعديد من الشبهات حول مفهوم الإمامة، فقد شكَّل خارطة طريق للقارئ، ترشده إلى النهج الصحيح، وتقوده نحو الهدف، ولهذا شكَّل كتاب معراج اليقين حقلًا معرفيًّا حظي باهتمامٍ شديدٍ من البحث العلميّ.

وظَّف الكتاب (معراج اليقين) الأدلَّة العقليَّة واليقينيَّة لإثبات العقائد الدينيَّة، بإيراد الشروحات والحجج الإسلاميَّة، ودفع جميع الشبهات، عن طريق التنظيم، واستنباط المعارف الإسلاميَّة، والمفاهيم العقائديَّة الدينيَّة، من خلال الاستعانة بالنصوص القرآنيَّة والإسلاميَّة، ثمَّ يوظِّفها في الاستدلال العقليّ؛ لإثبات تلك العقائد الدينيَّة وتبريرها باتِّباع المناهج الإسلاميَّة، والمقاربات الدينيَّة، وقد اعتمد فخر المحقِّقين فيه على المنهج العقليّ والنقليّ، فتمكَّن بمقاربات استدلاليَّة لمفهوم الإمامة ووجوبها- مع بيان جميع الآراء الإسلاميَّة المتَّفقة والمخالفة، وبمنهجٍ وصفيٍّ وتحليليٍّ وتفسيريٍّ- بين ضرورة الإمامة، ووجوب عصمة الإمام بالنصِّ والنقل المتواتر عن النبيّ وآل البيت عليهم السلام، ثمَّ استدل به لإثبات الإمامة في آل البيت عليهم السلام دون غيرهم من أهل زمانهم.

استندت الدراسة على استخدام المنهج التاريخيّ المقارن والمفسِّر لوجهة النظر الكلاميَّة المعاصرة للمفاهيم العقائديَّة الواردة في شروحات فخر المحقِّقين، مراعيًا في ذلك ربطها بالحدث التاريخيّ، فضلًا عن استخدام وحدة الموضوع في تفسير شروحات فخر المحقِّقين لنصوص الأب.

## مفهوم الإمامة ووجوبها في فكر فخر المحقِّقين

الإمامة تمثِّل ركنًا هامًّا في الصرح الإسلاميّ، وفي تكوينه الفكريّ والسياسيّ، واستمرارًا في روح التغيير والبناء الاجتماعيّ والإداريّ، بعد غياب النبوَّة، ومن هنا ضرورة أن نفهم مغزى الاهتمام العميق بمفهوم الإمامة.

أعطى فخر المحقِّقين وصفًا عامًّا لمفهوم الإمامة وملازمتها للنبوَّة، منطلقًا بالأدلَّة العقليَّة والنصِّ القرآنيّ في اثباتها كأصل من أصول الدين الإماميّ الجعفريّ، ومقرَّةً كالنبوَّة بموجب العهد الإلهيّ، فالإمامة بحسب الرؤية الشيعيَّة الاثني عشريَّة، تعني امتلاك الولاية التكوينيَّة والتشريعيَّة والقياديَّة[1]، وفي وصف الأب العلَّامة الحِلِّيّ للإمامة، جاء بمعنى الرئاسة العامَّة لشخص محدَّد بموجب النصِّ الإلهيّ، وقدرته على قيادة الناس في أمور الدين والدنيا[2]، وأكَّد فخر المحقِّقين بالنصِّ القرآنّي والدليل العقلّي الكلاميّ، على أنَّ الرئاسة عامَّة وليست خاصَّة بجنسها، وما بعدها من فصول، كما أنَّها تتحدَّد أُطرها بأمور الدين والدنيا، وبشخصٍ واحدٍ من الأشخاص، وهذا ما يميِّزها من أن تكون لشخصَين أو أكثر، كما اعترض فخر المحقِّقين في المعراج على نصِّ الأب بحدود انتقاضه بالنبوَّة، مشيرًا إلى أنَّ الإمامة، كما هو الحال بالنبوَّة، أُسِّست بموجب

(١) عبد الحسين خسروبناه، الفكر الإسلاميّ المعاصر، ترجمة: محمَّد حسين الواسطيّ، ج٢، ط١، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء، ٢٠١٦، ص٣٥.

(٢) فخر المحقِّقين، الشيخ محمَّد بن الحسن بن يوسف المطهَّر الحِلِّيّ، معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين، تحقيق: طاهر السلاميّ، مطبعة الكفيل، العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة، ١٤٣٦، ص٢٧٧-٢٧٨.

العهد الإلهيّ، وقد أشار إلى النصِّ القرآنيّ في تلازم العهد الإلهيّ لوجهَي النبوَّة والإمامة بقولـه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[1]، أي بمعنى أنَّ النبـيّ كان إمامًا، بانطباق الحدِّ المذكور عليه، والمقصود في ذلك أنَّ الإمامة تكون واجبة ونيابة عن النبيِّ الكريم، وهذه الوجوبيَّـة جـاءت من كونها «واجبـة على الله تعـالى؛ لأنَّها لُطـف، وكلُّ لُطف واجب، فالإمامـة واجبـة»[2]، فاللطف ما يقـرِّب المكلَّف معه من الطاعة، ويبعـد عن المعصية، ولا حـظَّ لـه في التمكين، ولم يبلغ الإلجـاء، فهو صفة فعليَّة من صفـات الله تعالى تتعلَّق بالمكلَّفين، وهو أمر يوجِد في أنفسهم الداعي لإيجاد التكليف أو التقرُّب منه[3]، ومن هنا فإنَّ النبيّ الكريم، إضافة إلى مهمَّته في إبلاغ الشريعة، فإنَّه مسـؤول عن تطبيقها في حياة النـاس، وهو ما يتجلَّى في إطـار الحكومة والقيادة، ووفقًا للعهد الإلهيّ، فقد اسـتخلف النبيّ صلى الله عليه وآله عليًّا ونصَّبه إمامًا للناس، وقيام الإمام عليّ عليه السلام باسـتخلاف ابنه الحسـن سبط رسـول الله عليه السلام؛ ليقوم بمقام القائد والخليفة[4]، وعليه يُفهَم من ذلك أنَّ الامامة بالمعنى العقليّ هي استمرار لمرحلة النبوَّة بسياق حدود النيابة عن النبيِّ الكريم محمَّد صلى الله عليه وآله.

وهـذا ما أسـماه فخر المحقِّقـين بالأهميَّة الكـبرى لمفهوم الإمامـة، في حين أوضح أهميَّتها الصغرى الضروريَّة لإصلاح الناس وإرشـادهم، فالحتميَّة الضروريَّة هنا متأتِّية مـن الناس متى ما كان لهـم رئيس يردعهم عن المعاصي، ويحرِّضهـم على فعل الطاعة، كانوا أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد[5].

(١) سورة البقرة: آية ١٢٤.

(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٧٩.

(٣) عبد الحسين خسروبناه، المصدر السابق، ج٢، ص٦٦-٦٧.

(٤) إبراهيم الأمينيّ، دراسـة عامَّة في الإمامة، ترجمة: كمال السـيِّد، مطبعة افتخاري، قم المقدَّسـة، ١٩٩٦، ص٢٥، ٢٨.

(٥) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٧٨.

استمرَّ فخر المحقِّقين يقدِّم الشروح الوافية عن وجوب الإمامة من خلال عرض الآراء الفلسفيَّة الإسلاميَّة، إذا اختلف الناس فيما يتعلَّق بوجوب الإمامة على وجوه ثلاثة: فمن لم يوجِبها أصلًا؛ وهم الأقل، ومنهم من أوجبها عقلًا، ومنهم من أوجبها سمعًا[1]، فقدَّم الآراء الإسلاميَّة حول وجوبيَّة الإمامة، ثمَّ رجَّح أكثرهما صحَّة واعتماديَّة، من خلال الاستناد إلى الاستدلال العقليّ والقرآنيّ والسنَّة النبويَّة، كما يُلاحَظ أنَّ جميع تلك الآراء أكدَّت على أنَّ الإمامة واجبة، إلَّا أنَّها اختلفت في الاستدلال الوجوبيّ عليها، فرأي الإماميَّة (المذهب الشيعيّ الجعفريّ) يذهب إلى أنَّ الإمامة واجبة بالنصِّ والعقل والسمع؛ لأنَّها واجبة على الله تعالى، في حين ذهب الرأي الآخر لبقيَّة الطائفة المسلمة من المعتزلة والأشاعرة والخوارج إلى أنَّ الإمامة واجبة بالسمع، وواجبة على الخلق، ثمَّ يستدلُّ فخر المحقِّقين على أنَّ الرأي الإماميّ هو الأقرب إلى الصحَّة والحقِّ، ودليله بـ«الإمامة لُطف، واللطف واجب على الله تعالى، فالإمامة واجبة على الله تعالى»[2]، فوجوب الإمامة على الله تعالى يكمن بإلقاء الحجَّة على البشر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[3]، أي بتفسير وما كان الله سبحانه وتعالى لرحمته ولطفه بالعباد مُهلك قوم إلَّا بعد الإعذار إليهم بالرسل، وإقامة حجَّة الشرع، وحجَّة العقل عليهم بالآيات التي تقطع عذرهم، أي لا عقاب بدون حجَّة من العقل أو النقل[4]، ووجوبها على الله تعالى مقترن ومشروط إن كان اللطف من فعل الله تعالى،

(١) عبد الحسين خسروبناه، المصدر السابق، ج٢، ص٣٨، القاضي أبي الحسن عبد الجبَّار الأسدآباديّ، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمود محمَّد قاسم، ج٢٠، ط١، المكتبة الأزهريَّة للتراث، مصر، ١٩٨٠، ص٢٧-٢٨.
(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٧٩.
(٣) سورة الإسراء: آية ١٥.
(٤) ناصر مكارم الشيرازيّ، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزَّل، ج٧، ط١، مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٤٩-٢٥٣.

وليس من فعل المكلَّف، ومداره بالعصمة التي هي أمرٌ خفيٌّ لا يطَّلع عليه أحد غير الله تعالى، وعليه فالإمام يجب أن يكون معصومًا من الله تعالى، وتنصيبه من الله تعالى؛ لما في ذلك الحكمة الإلهيَّة في تفويض الإمام بيد الله تعالى، وليس بيد الناس، ممَّا قد يؤدِّي إلى الهرج والمرج والعبث بالقاعدة الإلهيَّة للبشريَّة(١).

ويقول العلَّامة الحِلِّيّ الأب في شرح اللطف: «لا يُقال: اللطف، إنَّما يجب إذا لم يقم غيره مقامه، أمَّا مع قيام غيره مقامه فلا يجب.. إنَّما يجب اللطف إذا لم يشتمل على وجه قُبح، فلِمَ لا يجوز اشتمال الإمامة على وجه قبح لا تعلمونه؟ ولأنَّ الإمامة إنَّما تكون لطفًا، إذا كان الإمام ظاهرًا مبسوط اليد، فتحصل معه منفعة الإمامة، وهو الانزجار عن المعاصي، أمَّا مع غيبة الإمام وكفِّ يده فلا تجب؛ لانتفاء الفائدة»(٢)، فيذكر فخر المحقِّقين بأنَّ الأب أكَّد على وجوب الإمامة على الله تعالى، مشيرًا إلى وجوه اعتراض المخالف على ذلك، بأنَّ الإمامة واجبة إذا كانت لطفًا خلا من جهات القبح، فإنَّ الفعل المشتمل على نوع من المفسدة يستحيل صدوره من الله تعالى، فتعيين الإمام الذي هو اللطف الإلهيّ للرعيَّة يتمُّ من الله تعالى حصرًا بالنصِّ، عندئذ تتحقَّق القاعدة الكلاميَّة للطف بانتفاء الفائدة من الإمامة، لا أن يتمَّ تعيين مقام هذا اللطف من الأعوان (الرؤساء)؛ بحجَّة غياب الإمام، وزجر الرعيَّة عن المعاصي، ودعوتهم إلى الطاعات، حينها يُستحال أن تكون إمامتهم واجبة على الرعيَّة؛ لاقترانها بنوع من المفسدة، وهذا ينافي التكليف الإلهيّ، ويجعل الإمامة غير واجبة، وعليه لم يسلِّم فخر المحقِّقين بأنَّ اللطف واجب مطلقًا، والإمامة مطلقًا لُطف، وإنَّما تكون لطفًا إذا كان الإمام ظاهرًا للرعيَّة، مبسوط اليد، فإنَّ الفائدة الزجر عن المعاصي، والبعث على الطاعة، وأمَّا إذا

(١) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨١-٢٨٣.

كان الإمـام مسـتورًا؛ فإنَّه لا يكون لطفًا، وذلك ظاهر، ويحلِّـل فخر المحقِّقين ذلك بأنَّ معنـى انتفاء من الإمامة هو أنَّ العقول ترى بأنَّ السـلطان القاهـر قادر على الزجر عن الفسـاد، وعليه يلتجئ العقلاء في جميع الأصقاع والأزمنة التاريخيَّة إلى تنصيب الرؤساء في حفظ نظامهم، ممَّا يدلُّ على أنَّهم سلكوا طريق انتفاء آخر غير الإمامة، فخر المحقِّقين يؤكِّد وجوبها، باستدلاله على خلوِّها من القبائح المعلومة بأسرها لدى المكلَّفين، وعليه فالتكليـف العقـليّ الواجب للإمامة مـشروط بخلـوِّ الإمامة من المعارض (المفسـدة) وزوالـه، فالله تعالى يفعل اللطف على وجه لا ينافي التكليف، وجعل الرؤسـاء كأعوان للإمـام ينـافي التكليف الإلهيّ الذي ينصُّ عـلى أنَّ لطف الإمام يحـدث بخلق الله تعالى للإمـام وتمكينه والنصِّ عليه، كما في قول الامام الصادق عليه السلام في الكافي، أنَّه قال: «**ما من شيء إلَّا وفيه كتاب أو سـنَّة**»[1]، فيتحمَّل أعباء الإمامـة كما أمره الله بها، مشروطًا ذلك بنـصرة الرعيَّة له، وهذا ما لم تفعله الرعيَّة، كما حدث ببيعة الإمام عليّ عليه السلام، وعليه يكون ترك اللطف من جانبهم، وليس من الله تعالى[2].

بنـاءً على ما تقدَّم شرحه، يمكـن القول بأنَّ الشرعيَّة الفلسـفيَّة والكلاميَّة للإمامة التي وضَّحها فخر المحقِّقين في المعراج، تنقسـم إلى نظريَّتَين رئيسَتَين، الأولى نظريَّة عدم وجـوب الإمامـة، وتعني بأنَّ الإمامة لا تمتلك شرعيَّة فلسـفيَّة كلاميَّة، وليسـت أصل من أصول الديـن، والنظريَّة الثانية التي بيَّنها وأكَّدها فخـر المحقِّقين بوجوب الإمامة، بمعنـى أنَّ للإمامة شرعيَّة فلسـفيَّة كلاميَّة بالنصِّ والعقل والسـمع، وبهـذا تُعدُّ أصلًا وركنًا أساسيًّا من أصول الدين[3].

(١) نقلًا عن: محمَّد يعقوب الكليني، الكافي، ج١، انتشـارات علميَّة اسـلاميَّة، قم المقدَّسة، د.ت، ص٥٩.

(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٣) عبد الحسين خسروبناه، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧.

## في صفات الإمام وإثبات أحقيَّة الإمامة

تحدَّث فخر المحقِّقين في باب شرح المبحث الثاني من كتاب العلَّامة الخاصِّ بصفات الإمام، بعد وضوح معنى الإمامة: بأنَّها الرئاسة العامَّة الإلهيَّة خلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في شؤون الدين والدنيا، إذ يجب على كافَّة الخلق طاعة الإمام، والفرق يكمن بين النبيّ والإمام، هو أنَّ النبيّ الأكرم حاكم بالأصل على الناس في دينهم ودنياهم مباشرة، ودون وساطة، أمَّا الإمام فهو الحاكم عليهم بواسطة النبيّ(١)، وفي رأي ابن خلدون أنَّ الخلافة نيابة صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا، فيُقال لمن تصدَّى إلى ذلك إمامًا أو خليفة(٢).

وفي معرض شرح فخر المحقِّقين لنصِّ الأب في الصفات الواجب توفُّرها في الإمام، يوضِّح رأي الإماميَّة في أنَّ الإمام يجب أن يكون معصومًا، خلافًا لغيرهم من المذاهب الإسلاميَّة، معلِّلًا شرطيَّة ذلك بأنَّه لو لم يكن معصومًا، لزم إثبات ما لا يتناهى من الأئمَّة، والتالي باطل، فالمقدَّم مثله، فالإمام وجب على الرعية لكونه لطفًا للمكلَّفين الجائز عليهم الخطأ، والإمام مكلَّف، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج إلى لُطف، وهو إمام آخر، مبيِّنًا بأنَّ وظيفة الإمام حفظ الشرع وإيصاله إلى المكلَّفين، لهذا يجب أن يكون معصومًا، لاسيما وأنَّ الحافظ للشرع إمَّا أن يكون القرآن الكريم أو السنَّة

(١) عبد الحسين دستغيب، النبوَّة الإمامة المعاد، ترجمة: أحمد القبَّانچي، ج٢، الإمامة، ط١، مؤسَّسة دار الكتاب، قم المقدَّسة، ١٤١٣هـ، ص٣.

(٢) عبد الرحمن بن محمَّد ابن خلدون، مقدِّمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمَّد الدرويش، ج١، ط١، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص٣٦٥.

النبويَّة أو الإجماع أو القياس أو البراءة الأصليَّة[1]، وجميعها مقرونة وظيفتها بالمعصوم، فالكتاب والسنَّة بدون المعصوم تُصبح دلالتهما مبهمة في تفصيل جميع الأحكام الفرعيَّة للشرع، نظرًا لعدم الإجماع، ووجود المجمل والمشتبه فيهما، واختلاف الرأي حولها؛ لعدم إحاطتهم بجميع الأحكام الجزئيَّة، عندئذ يصبح الإجماع باطلًا، وإلَّا لزم الدور، ومعنى الملازمة هنا أن يكون الاجماع حافظ الشرع إن كان حجَّة؛ وأن يكون عقليًّا أو نقليًّا، فالأوَّل (عقليًا) باطل، وإلَّا لزم أن يكون كلَّ إجماع حجَّة، فإجماع اليهود والنصارى حجَّة، وهو محال، فلم يبقَ إلَّا أن يكون الإجماع نقليًّا، ودليله القرآني: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، وقول رسول الله ﷺ: «لا تجتمع أُمَّتي على الخطأ»[3].

أمَّا فيما يخصُّ الإجماع، فيذكر فخر المحقِّقين بأنَّ الإجماع إنَّما يوجب لحفظ الشَّرع، إذا كانت أدلَّته توجِب العلم، إذا عُلِم نفي الناسخ والمخصَّص لها، وهذا لا يحدث إلَّا بثبوت أنَّ الأمَّة معصومة لا تخلُّ بنقل شيء من الشرائع، وهذا محال، وكذلك أنَّ الإجماع يكون خطأ إن كان لا عن دليل أو إمارة؛ لأنَّه يكون قولًا في الدين بمجرَّد التشهِّي، وقلَّ أن يشترك العقلاء فيه، فلا يحصل الإجماع إلَّا في قليلٍ من الأحكام، نظرًا لأنَّ أكثر الأحكام مختَلَف فيها، فلا يكون الإجماع محيطًا بجميعها، وعليه فلا يكون حافظًا للشرع بدون المعصوم[4]. كما عرَّج فخر المحقِّقين على القياس ووصفه بأنَّه ليس بحجَّة، معلِّلًا ذلك بأنَّ لا يفيد إلَّا الظن الذي قد يخطى غالبًا، كما في النِّص القرآني: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾[5]، كما أنَّ أساس الشرع الإسلاميّ مبني على الجمع بين المختلفات،

(١) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٤-٢٨٥.
(٢) سورة النساء: آية ١١٥
(٣) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٨٦.
(٥) سورة الحجرات: آية ١٢.

والتَّفريق بين المتماثلات، وعلى هذا الأساس يمنع من صحَّة القول بالقياس[1]، وفي سياق المقارنة نذكر قصَّة ابليس، فأوَّل من قاسَ إبليس (لعنة الله عليه)، فعن ابن شبرمة، قال دخلت أنا وأبو حنيفة على الإمام جعفر بن محمَّد الصادق عليه السلام، فقال لأبي حنيفة: «**اتَّق الله ولا تَقِس في الدين برأيك، فإنَّ أوَّل من قاس ابليس..** إلى أن قال: **ويحك أيُّهما أعظم قتل النَّفس أو الزنا؟** قال: قتل النفس، قال: **فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد قَبِل في قتل النَّفس شاهِدَين، ولم يقبل في الزِّنا إلَّا أربعة، ثمَّ إيُّهما أعظم، الصلاة أم الصوم؟** قال: الصلاة، قال: **فما بال الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة، فكيف يقوم لك القياس؟ فاتَّقِ الله ولا تَقِس**»[2]، في حين أوضح فخر المحقِّقين القسم الأخير البراءة الأصليَّة بأنَّها تقضي رفع جميع الأحكام، ولا يصحُّ المجموع أيضًا؛ لعدم إحاطته بكلِّ الأحكام، لأنَّها غير متناهية، فتعيَّن أن يكون الإمام المعصوم هو الحافظ للشرعيَّات (ألطاف)، وعليه تتحقَّق قاعدة اللطف[3]، وهذا ما أشار إليه الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ): «العصمة لُطف يفعله الله بالمكلَّف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها»[4]، في حين عرَّفها الشهيد محمَّد باقر الصدر بأنَّها: «عبارة عن الانفعال الكامل في الرسالة، والتجسيد الكامل لكلِّ معطياتها في النطاقات الروحيَّة والفكريَّة والعمليَّة»[5].

(١) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٦.

(٢) محمَّد بن الحسن بن عليّ العامليّ، وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، ج٢٧، مطبعة مؤسَّسة آل البيت، قم المقدَّسة، ١٤٠٩ هـ، ص٤٦.

(٣) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٤) نقلًا عن: محمَّد بن نعمان الشيخ المفيد، النكت العقائديَّة، تحقيق: رضا المختاريّ، ط١، مؤسَّسة الإمام المجتبى، ٢٠٠٠، ص٣٨.

(٥) نقلًا عن: نزهان الدين حمد الله مبارك الشمَّريّ، الفكر الكلاميّ عند السيِّد محمَّد باقر الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص١١٦.

ويدخل في باب صفات الإمام بنصِّ العلَّامة الأب: «ويجب أن يكون أفضل من رعيَّته؛ لقُبح تقديم المفضول على الفاضل»، وفي شرح فخر المحقِّقين للنصِّ، يبيِّن صفات الإمام من خلال قاعدة التفضيل بأن يكون الإمام أزهد وأورع وأشجع وأعلم وأكرم وأفضل من رعيَّته، وإلَّا بطلت إمامته وفقًا لقاعدة قُبح تقديم المفضول على الفاضل فيما هو أفضل منه، كما أوجب إمامته بالنصِّ بقول الأب: «ويجب أن يكون منصوصًا عليه؛ لأنَّا شرطنا فيه العصمة، وهي من الأمور الباطنة التي لا يطَّلع عليها غير الله تعالى، فيجب أن يتعيَّن بالنصِّ لا بغيره»، فالإماميَّة اتَّفقت على أنَّ الإمام يجب أن يكون منصوصًا عليه، وفقًا لقاعدة التفضيل، ومدار العصمة الإلهيَّة التي تعدُّ من الأمور الغيبيَّة التي لا يطَّلع عليها إلَّا الله تعالى، فلو لم يجب النصّ، لزم تكليف ما لا يُطاق[1].

من النظرة الأولى يُلحَظ أنَّ فخر المحقِّقين في كتابه المعراج قد عالج بمفهوم الإمامة النظريَّة الدينيَّة الإسلاميَّة للطبيعة الإنسانيَّة، والتي كشفت لنا مميِّزات النفس الإنسانيَّة وخصائصها في فعل الخير والشرِّ، كما ورد في النصِّ القرآنيّ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[2]، فالأنفس الإنسانيَّة للأفراد متساوية بالأصل في الحدِّ الأدنى للإدراك والفهم والحكمة والعلم، وتحمُّل المسؤوليَّة، إلَّا أنَّ الاختلاف ينشأ عندما يتغيَّر توجُّه الأفراد نحو فعل الخير أو الشرِّ أو تركهما معًا[3]، وعليه فإنَّ الاختلاف بين الفاضل والمفضول في الشريعة الإسلاميَّة، يعكس مدار الاختلاف في القدرات العقليَّة والجسديَّة بين الأفراد، وهذا ما اشار اليه النصُّ القرآنيّ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ

(١) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٨٨.
(٢) سورة الشمس: آية (٧-٨).
(٣) زهير الأعرجيّ، العدالة الاجتماعيَّة وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، ط١، بيروت، د.ت، ص٢٥-٢٦.

أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍۖ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[1]؛ وآخر: ﴿أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ﴾[2]؛ والمعنى أنَّ الله تعالى قد نفى تمامًا التساوي بين الأفراد، كما نفى التساوي بين الخالق والمخلوق، ولا شكَّ أنَّ التفاضل والتفاوت في القدرة على التصرُّف والأهليَّة، يعدُّ من السنن التكوينيَّة، وجزءًا لا يتجزَّأ من التصميم الإلهيّ للخلق والتكوين، إلَّا أنَّ هذا التفاضل التكوينيّ الإلهيّ لا يترك آثاره الاجتماعيَّة إلَّا على صعيد تحويل ذلك التفاضل إلى منفعة يقدِّمها الفاضل للمفضول، وهذا ما يقوم به المعصوم، وعلى ضوء ذلك فإنَّ التفاضل التكوينيّ للأفراد، والاختلاف في القدرات العقليَّة والجسمانيَّة، إنَّما تؤدِّيان ثمارهما العمليَّة على الصعيد الاجتماعيّ، إذا اقتنع والتزم الأفراد بتطبيق أصول الشريعة الإسلاميَّة ومفرداتها بإمامة المعصوم[3]، وعليه فإنَّ الاختلافات التكوينيَّة بين الأفراد، ووجود الفاضل والمفضول، إنَّما هي حقيقة واقعيَّة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، كما فعلت الفلسفات الغربيَّة التي ظهرت في القرن الثامن عشر الميلاديّ، لتفسير نظريَّة الطبيعة الإنسانيَّة، أمثال نظريَّة (كونديلاك kundilak)، و(هيلفتيس Hylftys)، ونظرية المفكِّر الأمريكيّ (توماس جيفرسون Tumas Jayufrasun) القائلة جميعها بأنَّ (الأفراد يولَدون جميعًا وهم متساوون)، وهذا ما لا يطابق الواقع الخارجيّ الإنسانيّ؛ لأنَّ الأفراد جميعهم لا يتساوون تمامًا في الإدراك والذكاء والقدرات الفكريَّة والجسديَّة، وعموميَّات الفوارق الشخصيَّة[4].

(١) سورة النحل: آية: (٧٦)

(٢) سورة يونس: آية (٣٥)

(٣) زهير الاعرجي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣-١٤، ١٧.

## الاستدلال بإمامة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام

يضع فخر المحقِّقين في المعراج، الوجوه الاستدلاليَّة الكلاميَّة المستنبطة من مقولات والده العلَّامة الحِلِّيّ، لإثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام بعد الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، بالمنطق الحسِّيّ الملموس بالخبر والتكلُّم، إذ يقول الأب: «في أنَّ الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله، هو علي بن أبي طالب عليه السلام، ويدلُّ عليه وجوه: الأوَّل: أنَّ الإمام يجب أن يكون معصومًا، ولا شيء في الصحابة والذين ادُّعي لهم الإمامة غيره بمعصوم، فتعيَّن أن يكون هو الإمام»[1].

استعرض فخر المحقِّقين في شرحه، وجوه اختلاف الناس في تعيين الإمام بعد الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، بيَّنها في أقوالٍ ثلاثة، الأوَّل: قول الإماميَّة وجميع الفرق الشيعيَّة بأنَّ الإمام هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والثاني: قول مذهب (أهل السنَّة والجماعة) أنَّ أبا بكر هو الإمام بعد رسول الكريم صلى الله عليه وآله، ولكن اختلفوا على تمتُّع خلافة أبي بكر بأي درجة من درجات الإجماع، والثالث: قول الجماعة بأنَّ العبَّاس هو الإمام، وهذا قولٌ ضعيف السند والدراية[2]، إذ أشار الدكتور أحمد أمين في مؤلَّفه (فجر الإسلام) بـ«أنَّ البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله أنَّ أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه، وأولى أهل البيت العبَّاس عمُّ النبي صلى الله عليه وآله، وعليّ ابن عمِّه، وعليّ أولى من العبَّاس»[3].

(١) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٨-٢٨٩، عبد الحسين خسروبناه، المصدر السابق، ج٣، ص١٧٨، عليّ الحسينيّ الصدر، العقائد الحقَّة، ط١، قم المقدَّسة، ١٩٩٩، ص٣٠٥.

(٣) نقلًا عن: أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢،=

وفي تحليل فخر المحقِّقين للأقوال الثلاثة، أشار إلى الرأي الإماميّ، بأنَّه الرأي الحقُّ، وفقًا لما جاء في النصِّ القرآنيّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[1] [2]، فيتَّضح بأنَّ الإمام المطاع يجب أن تكون طاعته مقرونه بالعصمة، وإلَّا لزم التناقض للنصِّ القرآنيّ، فضلًا عن إجماع المسلمين واتِّفاقهم على عصمة الإمام بعد الرسول الكريم، وهذا الشيء لا ينطبق على الصحابة الذين ادُّعي فيهم الإمامة وغيره، وإنَّما ينطبق على مَن نصَّ عليه الله تعالى ورسوله الكريم، وهو شخص عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهذا ما أثبتته الحادثة التاريخيَّة المعروفة بغدير خم[3].

يرى فخر المحقِّقين بأنَّ تعيين الإمام عليّ عليه السلام، ينطلق من الحكمة الإلهيَّة (قاعدة اللطف)، على أن لا يخلو العصر من وجود الإمام لطفًا وحجَّةً على الرعيَّة، وعليه فالإمام ليس غير عليّ عليه السلام، وكلُّ من يقول خلاف ذلك، يؤكِّد لزوم خلوِّ الوقت من الإمام، ويخالف بذلك حتَّى ما أقرَّته أقوال الأمَّة بوجوب عصمة الإمام، فكلُّ مَن قال بوجوب العصمة، أقرَّ بأنَّ الإمام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، بلا فصل، الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكلُّ قول ينافي ذلك لا تثبت صحَّته[4]، ثمَّ يستعرض فخر المحقِّقين الدلائل القرآنيَّة في سورة الإنسان (٥-٢٢) على عصمة الإمام عليّ عليه السلام، واتِّفاق الأمَّة على نزول السورة في آل البيت (عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام)، إذ بيَّن الله تعالى في سورة الإنسان أمرَين تؤكِّد عصمتهم، هما: ارتفاع العقاب بالكليَّة، وإثبات الثواب الدائم السرمديّ، ويعلِّله

=ص٢٨٧، سردار دمیرك، علوم الحديث بين أهل السنَّة والجماعة والشيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة، ط١، الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة، ماليزيا، د.ت، ص٢١.

(١) سورة النساء: آية ٥٩.

(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٨٩-٢٩٠.

فخر المحقِّقين بأنَّه إمَّا يكون تفضيلًا لهم، أو باستحقاقٍ منهم لذلك، فالأوَّل باطل لقوله تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾[2]، فليس ذلك تفضلًا، وإنَّما استحقُّوا ذلك؛ لأنهَّم لم يعصوا الله تعالى قط في عملهم، ولم يخلُّوا بواجبٍ أصلًا، بمعنى الاستحقاق جزاءًا للعمل[3].

ثمَّ يتتبَّع صاحب كتاب (المعراج) الوجه الثاني في نصِّ الأب للدلالة على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام، بقوله: «الثاني: النقل المتواتر عن الشيعة خلفًا عن سلف، ونقله المخالف أيضًا أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله نصَّ عليه بإمرة المؤمنين، وبأنَّه خليفته من بعده»، ويشرح فخر المحقِّقين الدليل الثاني فيه، بأنَّ إمامة الإمام عليّ عليه السلام، جاءت عن طريق النصِّ الذي تواتر به الإماميَّة خلفًا عن سَلَف، كما في قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**سلِّموا عليه بإمرة المؤمنين**»، و«**أنت الخليفة من بعدي**»، وهذا الدليل مداره الشَّرطيّ يكون بعلم جميع الرعيَّة به، وسماع خبره عن الرسول الكريم، فلا يتفاوت حصوله لبعضٍ دون بعض، بمعنى أنَّ شرط حصول العلم بالخبر المتواتر أن لا يكون السامع معتقدًا خلافه[4].

كما بيَّن فخر المحقِّقين الوجه الثالث لعصمة الإمام عليّ عليه السلام، من خلال شروحاته لنصِّ الأب: «والثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[5]»، فالاستدلال اللغويّ للإمامة في هذا النصِّ القرآنيّ وإثباتها للولاية بشكلٍ محكَم، أوضحه فخر المحقِّقين بلفظ: «إنَّما تفيد الحصر، ولإثبات

(١) سورة الإنسان: آية (١٢).
(٢) سورة الإنسان: آية (٢١-٢٢).
(٣) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٩٠-٢٩١.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٩٢، للمزيد من التفصيل ينظر: محمَّد بن نعمان الشيخ المفيد، النكت العقائديَّة، ص٤١-٤٢.
(٥) سورة المائدة: آية ٥٥.

المذكـور ونفي غيره»، وأمَّا لفظ «الولي جاء بمعنـى الأوْلى بالتصرُّف والتدبير»، ولفظ «مـن الذيـن آمنوا، أي المراد به بعـض المؤمنين، والمراد بذلك البعـض هو أمير المؤمنين عـليّ عليه السلام؛ لإجماع الأمَّة على أنَّه هو من تصدَّق بخاتمه حال ركوعه، وقد أجمع المسـلمون عـلى أنَّ هذه الآية الكريمـة لا تقتضي إمامة غيره عليه السلام، فلو لم تقتـضي إمامته، لزم تعطيل الآية، وذلك لا يجوز، فثبت بذلك دلالة الآية الشريفة على إمامته عليه السلام»[1].

أمَّـا الوجه الرابع لإمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فيتَّضح بالحدث التاريخيّ المعروف بخبر الغدير، الذي رواه أهل السـنَّة والشـيعة، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده بسند صحيح عن زيد بن أرقم أنَّه قال: «نزلنا مع رسـول الله صلى الله عليه وآله بوادٍ يُقال له غدير خم، فأمر بالصلاة، فصلَّاها بهجير، قال: فخطبنا وظلِّل لرسـول الله بثوبٍ على شـجرة سـمر من الشـمس، فقال: **ألسـتم تعلمون (تشـهدون) أنِّي أولى بكلِّ مؤمن من نفسـه**، قالوا بلى: قـال **فمـن كنت مولاه فإنَّ عليًّـا مولاه، اللهمَّ عادِ مـن عاداه ووالِ مـن والاه**»[2]، وهنا يبرز فخـر المحقِّقين الأدلَّة القرآنيَّـة بالنصوص المتواترة للحـوادث التاريخيَّة، فيشرح قول الأب: «الرابع: الخبر المتواتر يوم الغدير من قوله عليه السلام: **ألست أولى منكم بأنفسكم؟** قالوا: بلى يا رسـول الله، فقال: **من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهمَّ والِ من والاه وعادِ من عاداه**»[3]، وهنا قد حصـل التواتر بأنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله لـمَّا رجع من حجَّة الوداع عام ١٠هـ[4]،

(١) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٩٣-٢٩٦، عبد الحسين خسروبناه، المصدر السابق، ج٣، ص١٨٧، للمزيد من التفصيل ينظر: محمَّد بن نعمان الشيخ المفيد، النكت العقائدية، ص٤١

(٢) نقـلًا عن: أحمد بن محمَّد بن حنبل، المصدر السـابق، ج٤، ص٣٧٠، عبد الحسـين خسروبناه، المصدر السابق، ج٣، ص١٩١.

(٣) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٤) حجَّة الوداع: خروج الرسـول الكريم صلى الله عليه وآله لأداء فريضة الحجِّ لخمسِ ليالٍ بقين من ذي القعدة، عام ١٠هـ، مع الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقد كانت آخر حجَّة وخطبة للرسول الكريم، بيَّن فيها للناس مناسكهم وعلَّمهم حجُّهم، وأوصى بأن يكون الإمام عليّ عليه السلام الوصيّ والخليفة من=

أبلـغ في غدير خم معاشر المسـلمين ولايـة وإمامة الإمام عليّ عليه السلام، وفقًـا لقاعدة أولويَّة التصرُّف التي أوضحتها سـورة (المائدة: ٥٥)، فضـلًا عن أنَّ هذا الخبر (الغدير) متواتر عند الشيعة والسنَّة، ومتَّفق عليه[١].

في حـين اتَّضح الوجه الخامـس للدلالة على عصمة الإمام عـلي عليه السلام، بقول الأب: «الخامس: قوله صلى الله عليه وآله المتواتر: «**أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»[٢]، فالخبر نُقِل نقلًا متواترًا، وقد اتُّفِق عليه بالإجماع والقبول، فاعترف بعضهم بدلالته على الإمامة، كما أنَّ المراد بمنزلة عليّ عليه السلام، هي كلُّ منازل هارون من موسى، من حيث الخلافة والطاعة، فالمجمَع عليه أنَّ هارون كان خليفة موسـى في حياته وشريكه في الطاعة، ولو عـاش بعد موسـى؛ لكان مُفترَض الطاعـة، وعليه ثبت لهارون اسـتحقاق الخلافة بعد وفاة موسى لو عاش، وينطبق الأمر على إمامة الإمام عليّ عليه السلام وخلافته ومنزلته لرسوله الله صلى الله عليه وآله»[٣]، وفي دراسـة مقارنـة لمـا ذكره السـيِّد محمَّد باقـر الصدر بـأنَّ الخلافة الإلهيَّة المتمثِّلة بالمرجعيَّة السياسيَّة والاجتماعيَّة للإمام تمثِّل أحدى مراتب الإمامة، التي أُسندَتَا إلهيًّا ونبويًّا إلى الإمام عليّ عليه السلام، والتي تجعل للإمام القيادة الفعليَّة للمسـلمين في مجالات حياتهـم الاجتماعيَّة، كما لـه المرجعيَّة الفكريَّـة والتشريعيَّة للأمَّة التـي تجعل من الإمام المصدر الأعلى، بعد كتاب الله وسـنَّة رسوله، لكلِّ ما يشـتمل عليه الإسلام من أحكام وتشريعـات ومفاهيم، وأروع تعبير نبويّ يبيِّنه الصدر الأوَّل لمرجعيَّة الإمام الاجتماعيَّة

=بعـده. للمزيـد ينظـر حـول حجَّة الوداع: أبو الحسـن عـليّ ابن الأثـير، الكامـل في التاريخ، تحقيـق: أبي الفـداء عبـد الله القـاضي، ج٢، ط١، دار الكتـب العلميَّـة، بـيروت، ١٩٨٧، ص١٧٠-١٧١.

(١) المصدر نفسه، ص٢٩٧.

(٢) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٩٨-٢٩٩.

حديث الغدير، وعن المرجعيَّة الفكريَّة حديث الثَّقَلَين[١].

أمَّا الوجه السادس: «أنَّه عليه السلام، كان أفضل الصحابة، فيكون هو الإمام»[٢]، ووفقًا لقاعدة التفضيل والمنهج الكلاميّ الحسِّيّ المتطابق للعقل والمنطق، يشرح فخر المحقِّقين أفضليَّة الإمام عليّ للإمامة، من أنَّ الإمام عليّ عليه السلام، كان أفضل من كلِّ الخلق بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، من الصحابة وغيرهم، فيكون هو الإمام المفترَض الطاعة، وهذه الأفضليَّة المتأتِّية من جمع من الفضائل النفسانيَّة، كالعلم والذكاء والكرم، والفضائل البدنيَّة، كالزهد والعبادة والشجاعة والعلم، وغير ذلك، ما لم يُحصَ لأحد من الصحابة وغيرهم، ومرجع ذلك كلِّه إلى أنَّ حالة المتعلِّم (عليّ) مع المعلِّم (رسول الله)، تجعل النتيجة الحتميَّة لقاعدة العلم والتعلُّم، تفرض على العقل أن يكون الإمام عليّ عليه السلام أعلم أهل زمانه، وهذا ما أوجبه وأكَّده رسول الله بقوله: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها**»[٣]، ثمَّ يذكر فخر المحقِّقين البراهين على إثبات أفضليَّة الإمام عليّ بالإمامة عن الصحابة، مستدلًّا في ذلك على الشاهد التاريخيّ، ومنها أنَّه كان عليه السلام أقضى الصحابة، لاسيما في القضايا الغريبة والأحكام العجيبة، فوَجَب أن يكون أعلمهم وأدينَهم، فضلًا عن علمه ومعرفته بجميع الشرائع السماويَّة، وهذا لم يحصل لغيره من الصحابة، الذين طالما كانوا يرجعون إليه في الأحكام، ويأخذون منه الفتاوى ويقلِّدونه، ويرجعون عن اجتهادهم إذا خالفهم، فيقوِّمهم إن أخطأوا، وقد تجلَّى ذلك بقول عمر بن الخطَّاب: «لولا عليّ لهلَك عمر»[٤].

(١) نزهان الدين حمد الله مبارك الشمري، المصدر السابق، ص١١٣.
(٢) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣٠٠.
(٣) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣٠٠-٣٠١، محمَّد جواد مغنية، فضائل الإمام علي علمه، جوده، شجاعته، صلاته، بلاغته، حروبه، دار مكتبة الحياة، بيروت،١٩٦٢، ص٧٥.
(٤) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣٠٢-٣٠٤

ثـمَّ يتبع فخر المحقِّقين بقيَّة الأوجه والبراهين الدالَّة على عصمة عليّ عليه السلام، وإمامته، من خلال شرحه لما قدَّمه الأب: «السـابع: أنَّ جميع الفضلاء ينتسـبون إليه»، بمعنى أنَّ جميع العلماء من مفسِّرين وأصوليِّين ونحويِّين ومعتزلة وأشاعرة من المتكلِّمين، يسندون جميع علومهم إليه، عن طريق ما نلقه تلميذه عبد الله بن عبَّاس، ولا يسندونها إلى غيره، فوجب بذلك أن يكون أعلمهم[1].

في حـين الوجه الثامـن: «الثامن: أنَّه عليه السلام كان أشـجع الصحابة، حتَّـى أنَّ الفتوح بأجمعهـا كانت على يده»، ولما ثبت كونه أعلم وأشـجع متواتر ومعلوم بالضرورة، كان هـو الإمام؛ لأنَّه حافظ للشرع بعلمه، وحاملهم عليه بقوَّته وشـجاعته[2]، ويعلِّل محمَّد جـواد مغنية سرَّ شـجاعة أمير المؤمنين بأنَّها على عظمتها، تقـترن بإيمان أعظم، فالإيمان عنـد الإمام هـو الحاكم المطلق، والمسـيطر الأوحد عـلى جميع حركاته وسـكناته، فكلُّ صفاته من علمٍ وشـجاعةٍ وتواضعٍ فليسـت بشيء في ذاتها، ولا بالقياس إلى غيرها، إلَّا إذا كانت أداة ووسيلة لإحقاق الحقِّ وإبطال الباطل، وهذا ما قاله أمير المؤمنين: «**أغلبُ الناس من تغلَّب على هواه**»[3].

فضلًا عن الوجه التاسـع: «أنَّـه كان أزهد الصحابة، ولم يترك الدنيا أحد سـواه»، فهـذا دليـل آخر على أنَّـه أفضـل الصحابة؛ لأنَّه رفـض القـوَّة الشـهويَّة والغضبيَّة في الأمـور الدنيويَّـة، على وفق حكم الشرع، واسـتعمل القـوَّة العقليَّة، وهـذا هو الإمام الإنسـان الكامـل؛ لأنَّ المـراد مـن الإمـام بقوَّتـه العقليَّـة والالتـزام بترك مـا يخالف الشرع.

(١) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣٠٧.
(٢) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص٣٠٨-٣٠٩
(٣) نقلًا عن: محمَّد جواد مغنية، المصدر السابق، ص٣٠.

أمَّا الوجه العاشر: «أنَّه عليه السلام، كان أعبد الناس، ولم يتمكَّن أحد من التأسِّي به»، فلأنَّه أعبد الناس؛ فهو أفضلهم.

كما جاء الوجه الحادي عشر بقول الأب «أنَّه عليه السلام كان أكرم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله»[1]، حتَّى نزل فيه بإجماع الأمَّة قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2].

أمَّا الوجه الثاني عشر لأفضليَّته بالإمامة، فتمثَّل بـ«إخباره بالمغيَّبات يدلُّ على كمال فضيلته»، كإخباره بمقتله، وغير ذلك من الصفات التي لم تكن لأحد من الصحابة، فيكون أفضلهم[3]، فمعرفة الإمام مصدرها القرآن الكريم والرسول الأكرم، وهذا ما لا تستطيع العقول إدراكه؛ لأنَّها غريبة عن الفكر ومتَّصلة بالوحي والغيب، إلى جانب معرفة الإمام التي مصدرها عظمة الإمام وفكره النقيِّ الذي سبق عصر التقدُّم، واتَّفق مع جميع الحضارات التي صنعها الإنسان.

وبناءً على ذلك يُستَنتَج من تلك المقدِّمات التي دلَّت على وجوب كون الإمام أفضل من رعيَّته، إلى أنَّ النتيجة والظاهرة الكبرى هي أنَّ عليّ بن أبي طالب هو الإمام[4].

## في أدلَّة إثبات إمامة بقيَّة الأئمَّة عليهم السلام

طرح فخر المحقِّقين مسألة اثبات إمامة بقيَّة الأئمَّة وفقًا لقاعدة العصمة، إذ قال

(١) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣٠٨-٣٠٩.
(٢) سورة البقرة: آية ٢٦٢.
(٣) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣١٢-٣١٣.
(٤) محمَّد جواد مغنية، المصدر السابق، ص٥٠.

الأب: «لـمَّا بيَّنَّا وجوب العصمـة في الإمام، وجب اختصاص الإمامـة بالإئمَّة الاثني عـشر عليهم السلام، وإلَّا لزم خرق الإجمـاع، وكلُّ من أثبت العصمة قـال بإمامتهم خاصَّة دون غيرهـم»[1]، فيـشرح فخر المحقِّقـين وجوه اسـتيعاب إثبـات أحقيَّتهم بالإمامـة، بأنَّ وجوب العصمة في الإمـام، أوجبَ اختصاص الإمامة في الأئمَّة الاثني عشر، فإنَّ كان الإمـام عليّ عليه السلام المقدَّم وأوَّلهم على حقٍّ بالإمامة، فتـالي المنصوص عليه مثله، وعليه فإنَّ قاعـدة الملازمة تتحقَّق بأنَّ كلَّ من قـال بوجوب العصمة قال بإمامتهم جميعًا، وكلُّ من لم يقل بإمامتهم لم يقل ويقر بوجوب العصمة، والقول بوجوب العصمة مع عدم القول بإمامتهـم خـرق للإجماع وباطل، فضلًا عن أنَّ هذا النقل متواتر عند الشـيعة خلفًا عن سلف بنصِّ الرسـول الكريم صلى الله عليه وآله، لكلِّ واحدٍ منهم، وبنصِّ كلِّ أمامٍ من بعده[2]، وهذا ما أشـار إليه الرسـول الكريم في حجَّة الوداع بقوله: «**إنَّ هذا الدين لن يزال ظاهرًا على مـن ناوأه لا يضرُّه مخالف ولا مفارق حتَّى يمضي من أمَّتي اثنا عشر خليفة**»[3]، وقال في ذلك الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) حول اتِّفاق الإماميَّة على أنَّ الأئمَّة بعد الرسول اثنا عشر إمامًا بدليل القياس العقليّ والسمع المرضي بـ: «واتَّفقت الإماميَّة على أنَّ من أنكر إمامة أحد الأئمَّة، وجحد مـا أوجب الله من فرض الطاعات، فهو كافرٌ ضالٌّ»[4]، إلى جانب أنَّ كلَّ واحـدٍ منهم تحقَّقت لـه قاعدة الأفضليَّة في زمانه، فيكون الأولى بالإمامة، وعليه

(١) نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣١٣.
(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣١٤.
(٣) نقـلًا عن: محمَّد باقـر المجلسّي، بحار الأنوار، ج٣٦، ط٣، ردمك، ١٩٨١، ص٢٣١، أحمد بن محمَّـد بن حنبل، مسـند الإمام أحمد بن حنبل، ج٥، ط١، دار صـادر، بيروت، د.ت، ص٣٧٠، نزهان الدين حمد الله مبارك الشـمَّريّ، المصدر السابق، ص١١٤، عليّ الحسينيّ الصدر، المصدر السابق، ص٢٩٩-٣٠٥.
(٤) محمَّـد بـن نعمان المفيـد، أوائل المقـالات، تحقيـق: إبراهيم الأنصاريّ، مؤسَّسـة مهـر، المؤتمر العالمـيّ لألفيَّة الشـيخ المفيد، ٢٠٠٠، ص٤١، عبد الحسـين خسروبناه، المصدر السـابق، ج٣، ص١٤.

تنطبـق عليهم مقدِّمات ما مرَّ توضيحه من أنَّ الإمام يجـب أن يكون معصومًا، ويمتنع خلوُّ الزمان من إمام، كما أنَّ غيرهم عليهم السلام، لم يكن معصومًا باتِّفاق الأمَّة[1].

## في توضيح غيبة الإمام المهدي عليه السلام

انتقـل فخر المحقِّقـين في شروحاته الدقيقـة لنصِّ الأب، القائمة على التشـخيص العقـليّ والكلاميّ، إلى بيان واقع العلَّة والغايـة الإلهيَّة في غيبة الإمام المهديّ عليه السلام، إذ قال الأب: «وأمَّـا غيبة الإمام عليه السلام، فإمَّا أن تكون لخوفه على نفسـه مـن أعدائه، وخوفه على أوليائـه، فلا يظهر عامًّـا ولا خاصًّا، وإمَّا لمصلحة خفيَّة اسـتأثر الله تعـالى بعلمها»[2]، ويبيِّن فخـر المحقِّقين وجوه غيبة الإمام المهديّ عليه السلام، عن طريق توضيح مسـألة اختفائه التـي أوجبتها قاعدة الشرع والعقـل؛ لحفظ النفس الإنسـانيَّة، ولذلك وجب اختفاؤه عامًّا وخاصًّا؛ لخوفه على نفسـه، وعلى أوليائه من المتربِّصين بهم، ولمصلحة اسـتأثر الله تعـالى بعلمها، ومهَّد لها بطول عمر الإمام من حيـث الإمكانيَّة والوجوبيَّة، فهو ممكن؛ لأنَّـه تعـالى قادر على كلِّ شيء، وقد وجدت في القرون الخاليـة من عمر عُمرًا مديدًا[3]. وفي دراسـة مقارنة يفسِّر السـيِّد محمَّد باقر الصدر الإمكان بأنَّـه يعني أحد ثلاثة معانٍ: الإمكان العمليّ، والإمكان العلميّ، والإمكان المنطقيّ أو الفلسفيّ، فالعلميّ أن يكون الـشيء ممكنًـا على نحوٍ يُتـاح لجميع الناس، أمَّـا العمليّ فالمقصود به أنَّ هناك أشـياء قد لا يكـون بالإمـكان عمليًّا للنـاس، في حين الإمـكان المنطقيّ أو الفلسـفيّ، بمعنى أن

(١) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣١٤.

(٢) الإمام الحجَّة محمَّد بن الحسـن المولود عام ٢٥٥هـ، وأمُّه السـيِّدة نرجس عليها السلام، دخل في غيبتَين، الأولى الصغـرى لمدَّة (٧٠) عامًـا، والثانية الكبرى حتَّى اليوم. نقلًا عن: فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٣١٥-٣١٦، محمَّد بن نعمان الشيخ المفيد، النكت العقائديَّة، ص٤٥.

لا يوجد لدى العقل وفق ما يدركه من قوانين قبليَّة، أي سابقة على التجربة، ما يبرِّر رفض الشيء واستحالته، وهذا المعنى أوسع معنى من الإمكان العمليّ والعلميّ، كما لا شكَّ في امتداد عمر الإنسان آلاف السنين ممكن منطقيًّا وعمليًّا؛ لأنَّ ذلك ليس مستحيلًا من وجهة نظر عقليَّة تجريديَّة، ولا يوجد فيه أي تناقض لجميع أنواع الإمكان؛ لأنَّ الحياة كمفهوم لا تستبطن الموت السريع[1].

ومن حيث الوجوبيَّة، فيثبت فخر المحقِّقين بالدليل الإسلاميّ القائم على النصِّ الدالِّ عليه من النبيّ صلى الله عليه وآله، ومن الأئمَّة عليهم السلام، فكرة المهدي المنتظر، المنقول بالتواتر من الإماميَّة، والدالُّ على وجوب وجود الإمام المعصوم في كلِّ زمان، وغيره عليه السلام ليس بمعصوم بالإجماع، فلو لم يكن موجودًا هذه المدَّة منذ وفاة والده الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام؛ لزم خلوُّ الوقت من المعصوم، وهذا محال[2]، وفي دراسته المقارنة يجيب السيِّد محمَّد باقر الصدر على أنَّ فكرة المهدي عجل الله فرجه بوصفه القائد المنتظر لتغيير العالم نحو الأفضل، والقضاء على الظلم والجَّور، قد جاءت في أحاديث الرسول الأعظم عمومًا، وفي روايات أهل البيت خصوصًا، وهذا الدليل الإسلاميّ الذي أكَّدته النصوص الكثيرة بدرجة لا يمكن أن يرقى لها الشَّك، حيث أُحصِي أكثر من أربعمائة حديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله من طرق أهل السَّنَّة، وأكثر من ستَّة آلاف رواية صحيحة عن الشيعة والسنَّة حول المهدي المنتظر، وهذا رقم إحصائيّ كبير، لا يتوفَّر نظيره في الكثير من قضايا الإسلام البديهيَّة التي لا يشكُّ فيها مسلم عادةً[3]، ومنها قول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله: **«لو لم يبقَ من الدُّنيا إلَّا ساعةً واحدة؛ لطوَّل الله تلك الساعة حتَّى يخرج رجل من ذريَّتي،**

(١) محمَّد باقر الصدر، بحث حول المهدي، ط١، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٧، ص١٩-٢٢.
(٢) فخر المحقِّقين، المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٦.
(٣) محمَّد باقر الصدر، المصدر السابق، ص٦٣-٦٥.

**اسمه كاسمي، وكنيته ككنيتي، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلِئَت ظلمًا وجورًا»**[1]، في حين يكون الدليل العلميّ على أنَّ الإمام المهدي ليس مجرَّد أسطورة وافتراض، بل هو حقيقية ثبت وجودها بالتجربة التاريخيَّة، فظاهرة الغيبة الصغرى[2] يمكن أن تعتبر بمثابة تجربة علميَّة لأثبات ما لها من واقعٍ موضوعيٍّ، والتسليم بالإمام القائد بولادته وحياته وغيبته وإعلانه العام عن الغيبة الكبرى التي استتر بموجبها عن المسرح، ولم يكشف نفسه لأحد[3].

إنَّ مستوعبات البحث التاريخيّ في الاتِّجاه الغيبيّ تبقى حسَّاسة، إذا ما انطبق الفعل مع الواقع، فمسألة القضيَّة المهدويَّة مرتبطة بعمليَّة تغيير اجتماعيّ، يرتبط نجاحها بشروط وظروف موضوعيَّة، لا يتأتَّى لها أن تُحقِّق هدفها إلَّا عندما تتوفَّر تلك الشروط والظروف، فهي رسالة ربَّانيَّة مرتبطة بالسماء، وهذا ما أشار إليه فخر المحقِّقين والسيِّد الصدر الأوَّل، بأنَّه جرت سنَّة الله تعالى التي لا تجد لها تحويلًا في عمليَّات التغيير الربَّانيّ على التقييد من الناحية التنفيذيَّة بالظروف الموضوعيَّة التي تحقِّق المناخ المناسب والجو العام لإنجاح عملية التغيير، ومن هنا لم يأتِ الإسلام إلَّا بعد فترة من الرُّسل، وفراغ مرير استمرَّ قرونًا من الزمن، فالله لا يُخلي الأرض من قائمٍ له بالحجَّة[4].

(١) نقلاً عن: محمَّد بن نعمان الشيخ المفيد، النكت العقائدية، ص٤٣-٤٤.

(٢) الغيبة الصغرى: هي المرحلة الأولى من إمامة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته، التي استمرَّت سبعين سنة، حصَّن من خلالها الشيعة من الفراغ الهائل، والشعور بالصدمة لغيبة الإمام، واستطاعت أن تكيِّف وضع الشيعة لغيبة الإمام وتعدُّهم بالتدريج لتقبُّل فكرة النيابة بالسفراء الأربعة عن الإمام؛ لتتحوَّل بعد ذلك إلى مرحلة الغيبة الكبرى. للمزيد من التفصيل ينظر: محمَّد باقر الصدر، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٤) محمَّد باقر الصدر، المصدر السابق، ص٧٥-٧٧.

## الخاتمة

عرض فخر المحقّقين في كتاب (معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين)، شروحات كلاميَّة وافية لنصوص الأب الحسن بن يوسف المطهَّر الحِلِّيّ، إذ حاول بشروحاته بيان مبادئ علم الكلام الإسلاميّ، وماهيَّته وقابليَّة إثبات القضايا والعقائد الأصوليَّة الدينيَّة بالشكل المطابق للعقل والمنطق الكلاميّ.

فسَّر بمنظومة ممنهجة ومضبوطة، قضيَّة الإمامة المطروحة على بساط البحث منذ القرون الإسلاميَّة الأولى، إذ شكَّلت نقطة خلاف بين الشيعة والسنَّة، فعرض أبحاث الإمامة بصفتها العامَّة، وبيَّن أدلَّة وشروط وجوبها، وعصمة الإمام، وانتقالها بالأئمَّة الاثني عشريَّة، واثبتها بالنصِّ والدليل العقليّ، فجاءت شروحاته مراعيًا فيها الاختصار والتوضيح لكلِّ مبهم.

ثمَّ عرَّج بالمنهج الكلاميّ التوضيحيّ لفروع الإمامة الخاصَّة، من حيث إثبات إمامة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعصمته بالتنصيب الواجب على الله عزَّ وجلَّ، بموجب قاعدة اللطف الإلهيّ، وإثبات إمامة الأئمَّة الاثني عشر عليهم السلام، بأطر قاعدة التفضيل على المفضول، مفسِّرًا من خلالها تمام الخواص الجسميَّة والبشريَّة للأئمَّة المعصومين عليهم السلام، والتي جعلتهم أفضل من جميع البشر، فضلًا عن إثبات غيبة الإمام المهدي عجَّل الله تعالى فرجه الشريف، كمبحث من مباحث المهدويَّة، وما استتاره إلَّا لمصلحة خفيَّة استأثر الله تعالى بعلمها، ولكثرة العدوِّ وقلَّه الناصر.

فطرح فخر المحقِّقين فلسفة الغيبة للإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، والتي تقتضي ضرورة وجود الإمام المعصوم في كلِّ زمان، سواء كان ظاهرًا أم مستترًا، ليكون له على الناس الولاية السياسيَّة والاجتماعيَّة والتشريعيَّة، فضلًا عن الولاية التكوينيَّة لتحقيق الممكن.

أخيرًا عرض الكتاب تتبُّعًا لبحوث علم الكلام ومفاصله، فقد أمعن فخر المحقِّقين في شروحاته، وطرح صورًا حقيقيَّة بالنصوص العقليَّة والنقليَّة، لإثبات العقائد الدينيَّة بشكلٍ لا يفسح المجال لبعض المعارضين بإثارة الشُّبهات حولها.

## المصادر والمراجع


١. إبراهيم الأمينيّ، دراسة عامَّة في الإمامة، ترجمة: كمال السيِّد، مطبعة افتخاري، قم المقدَّسة، ١٩٩٦.

٢. أبو الحسن عليّ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، ج٢، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٨٧.

٣. أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٤. أحمد بن محمَّد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج٥، ط١، دار صادر، بيروت، د.ت.

٥. زهير الأعرجيّ، العدالة الاجتماعيَّة وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، ط١، بيروت، د.ت.

٦. سردار دميرك، علوم الحديث بين أهل السنَّة والجماعة والشيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة، ط١، الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة، ماليزيا، د.ت.

٧. عبد الحسين خسروبناه، الفكر الإسلاميّ المعاصر، ترجمة: محمَّد حسين الواسطيّ، ج٢، ط١، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء، ٢٠١٦.

٨. عبد الحسين دستغيب، النبوَّة الإمامة المعاد، ترجمة: أحمد القبَّانچي، ج٢، الإمامة، ط١، مؤسَّسة دار الكتاب، قم المقدَّسة، ١٤١٣هـ.

٩. عبد الرحمن بن محمَّد ابن خلدون، مقدِّمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمَّد الدرويش، ج١، ط١، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤.

١٠. عليّ الحسينيّ الصدر، العقائد الحقَّة، ط١، قم المقدَّسة، ١٩٩٩.

١١. فخر المحقِّقين، الشيخ محمَّد بن الحسن بن يوسف المطهَّر الحِلِّيّ، معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين، تحقيق: طاهر السلاميّ، مطبعة الكفيل، العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة، ١٤٣٦.

١٢. القاضي أبي الحسن عبد الجبَّار الأسدآباديّ، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمود محمَّد قاسم، ج٢٠، ط١، المكتبة الأزهريَّة للتراث، مصر، ١٩٨٠.

١٣. محمَّد باقر الصدر، بحث حول المهدي، ط١، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٧.

١٤. محمَّد باقر المجلسيّ، بحار الأنوار، ج٣٦، ط٣، ردمك، ١٩٨١.

١٥. محمَّد بن الحسن بن عليّ العامليّ، وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، ج٢٧، مطبعة مؤسَّسة آل البيت، قم المقدَّسة، ١٤٠٩ هـ.

١٦. محمَّد بن نعمان الشيخ المفيد، النكت العقائديَّة، تحقيق: رضا المختاريّ، ط١، مؤسَّسة الإمام المجتبى، ٢٠٠٠.

١٧. محمَّد بن نعمان المفيد، أوائل المقالات، تحقيق: إبراهيم الأنصاريّ، مؤسَّسة مهر، المؤتمر العالميّ لألفيَّة الشيخ المفيد، ٢٠٠٠.

١٨. محمَّد جواد مغنية، فضائل الإمام علي علمه، جوده، شجاعته، صلاته، بلاغته، حروبه، دار مكتبة الحياة، بيروت،١٩٦٢.

١٩. محمَّد يعقوب الكليني، الكافي، ج١، انتشارات علميَّة اسلاميَّة، قم المقدَّسة، د.ت.

٢٠. ناصر مكارم الشيرازيّ، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزَّل، ج٧، ط١، مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

٢١. نزهان الدين حمد الله مبارك الشمَّريّ، الفكر الكلاميّ عند السيِّد محمَّد باقر الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.